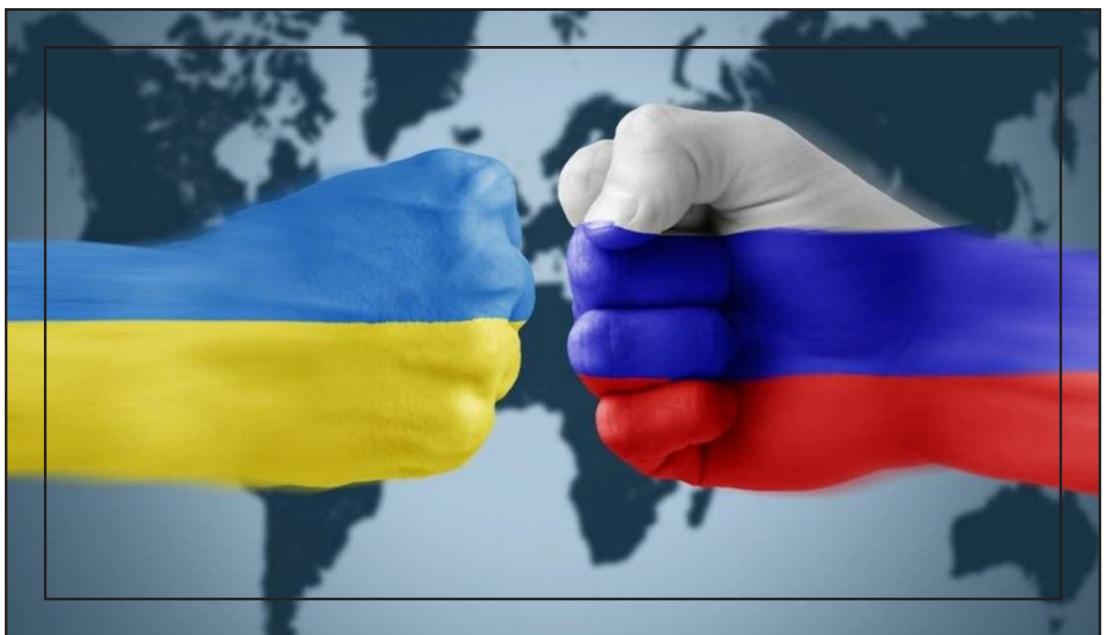




مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الضمادات الدولية بدلاً عن المصادقة الأمريكي في الأزمة الأوكرانية ومقاؤضات فيينا

أحمد حيدر



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية لقضايا معقدة تهمّ الحقول السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الضمادات الدولية بدليلاً عن المصداقية الأمريكية في الأزمة الأوكرانية ومفاوضات فيينا

*أحمد حيدر

المقدمة

تلعب الضمادات دوراً مهماً في العلاقات الدولية، وهي تعني التزام دولة ما بآداء ما وجب على غيرها من الحقوق الدولية، فالضمادات في النطاق الدولي هي الشرط الذي يمكن الاعتماد عليه في حال أخل أحد الأطراف بالتزاماته الدولية. لذلك تمثل الضمادات الدولية مظلة الحماية الواقية للتحلُّل غير المشروع أو غير المتفق عليه من الالتزامات الدولية.

يشهد النظام الدولي في الوقت الحاضر ملفين من أعقد الملفات، هما الأزمة الأوكرانية، وأزمة الملف النووي الإيراني، وفي كليهما، طلبت ضمادات دولية من واشنطن. إذ إنَّ الأزمة الأوكرانية سببها توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) عبر ضم أوكرانيا إلى الحلف، ونشر منظومات دفاع صاروخية في شرق أوروبا، مما دفع روسيا إلى الاعتراض على هذه الخطوات، لأنَّها تُعدُّ مضرة بال المجال الحيوي الروسي، وتشكِّل خطراً أميناً على روسيا في المستقبل المنظور، لذلك طلبت ضمادات أممية من واشنطن.

في الوقت نفسه الذي تتفاوض فيه إدارة «بايدن» مع إيران عبر وساطة مجموعة (4+1) من أجل العودة لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، التي انسحب منها إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بصورة أحادية في 8 آيار/مايو 2018، بدعوى عدم ملاءمة الاتفاق للشروط الأمريكية وأنَّه «اتفاق كارثي» ولا يمنع إيران من صنع القنبلة النووية، الأمر الذي دفع الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى طلب ضمادات قانونية دولية تلزم الإدارة الأمريكية الحالية والإدارات اللاحقة بالالتزام بنتائج المفاوضات الحالية وعدم الانسحاب منها بصورة أحادية الجانب.

لذلك تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي، معركة سياسية-قانونية من قبل دول صاعدة في المنظومة الإقليمية والدولية، وهي إيران وروسيا،

* باحث في العلاقات الدولية والإستراتيجية.

طالبان فيها بتقييد التصرفات أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (NATO) عبر ضمان التزامها بعدم تعريض مصالح الدول الأخرى للخطر، وعدم الأخلاص بالاتفاقات الدولية.

فما الأساس المنطقي لمخاوف روسيا من توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً؟ وما الضمانات التي تطالب بها إيران في مفاوضات فيينا؟ ثم هل يمكن لواشنطن تقديم مثل هذه الضمانات فعلاً؟ وما تأثيرات هذه الضمانات على مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي؟

أولاً: نظام الضمانات الأمنية الروسي لمعالجة الأزمة الأوكرانية

تُعد أوكرانيا محوراً جيوستراتيجيًّا مهمًا لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فللحاجب الأخير تمثل أوكرانيا «خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها»⁽¹⁾، كما يصفها مستشار الأمن القومي الأمريكي «زيفينيو بريجينسكي». أمّا روسيا فوجود أوكرانيا بوصفها دولة مستقلة غيرتابعة لأيٍ تنظيم سياسي غربي سواءً من الناحية الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي) أم من الناحية الأمنية (حلف شمال الأطلسي NATO) يساعد في تغيير وضعها من لاعب دولي مقيد إلى لاعب جيوستراتيجي مهم في الساحة الدولية⁽²⁾، وخصوصاً الأوروبية منها.

تتصحح أهمية أوكرانيا الجيوستراتيجية بحكم المخواص الجغرافية التي تتمتع بها أولاً، لأنّها تقع بين لاعبين جيوستراتيجيين مهمين، هما روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وتنافس هذين المخواص على السيطرة والنفوذ في أوكرانيا ثانياً، إذ تعد بوابة روسيا الاتحادية على البحر الأسود وأوروبا الشرقية، كما تشكّل مناطق واسعة من أوكرانيا ولا سيّما الجزء الشرقي منها امتداداً طبيعياً من روسيا الذي يحتضن العاصمة الروسية موسكو، فضلاً عن مرور ما نسبته 85% من الغاز الروسي (مصدر الطاقة الروسية وعماد اقتصادها وتأثيرها في الاتحاد الأوروبي) عبر الأرضي الأوكرانية، أي: إنّها تُعد بذلك ممراً إستراتيجياً ناقلاً للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، مما يعني ارتباط هذا الممر بتأمين مستلزمات أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

1. نقاً عن: سهاد إسماعيل خليل، المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على المِن القومي الروسي (أزمة القرم أنوذجاً)، مجلة دراسات دولية، العدد 70، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2017، ص 147.

2. زيفينيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الطبعة العربية الرابعة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 9102، ص 56.

3. سهاد إسماعيل خليل، المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمان القومي الروسي (أزمة القرم أنوذجاً)، المرجع السابق، ص 151.

وقد أقرَّت صفة عدم الانحياز وعدم الانضمام إلى الأحلاف السياسية والعسكرية في أساس الدولة الأوكرانية، إذ جاء في قسم الأمن الخارجي والداخلي من وثيقة إعلان سيادة دولة أوكرانيا، المعتمد في 16 تموز/يوليو 1990: «تعلن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية رسمياً عزماً على أن تصبح في المستقبل دولة محايدة بصورة دائمة لا تشارك في الكتل العسكرية»⁽⁴⁾، وحتى بعد إجراء التعديلات على القانون الأساسي لأوكرانيا عام 2019، وتضمين نص الدستور على عدِّ العضوية الكاملة في حلف شمال الأطلسي بوصفه مساراً إستراتيجياً للدولة، لم تختلف من الوثيقة الإشارة إلى إعلان الاستقلال لعام 1991⁽⁵⁾.

يُضاف على ذلك أنَّ الذاكرة الروسية مقلقة بالغزوامة التاريخية القادمة من الغرب، منذ غزو «نابليون بونابرت» لروسيا في عام 1812، وصولاً إلى غزو «هتلر» للاتحاد السوفيتي في عملية بارباروسا عام 1941 التي كلفت روسيا كثيراً من الخسائر المادية والمعنوية.

الأمر الذي يجعل القيادة الروسية الحالية (فلاديمير بوتين) تتبَّعه لأي تحرك غربي تجاه الشرق، ويتصحَّ ذلك من محاولة الاتحاد الأوروبي لضم أوكرانيا عام 2014-2013، التي نتجت عنها السيطرة الروسية الكاملة على شبه جزيرة القرم، بوصفه ردًّا فعلً على المحاولات الغربية لضم أوكرانيا إلى التحالفات السياسية والأمنية، لتوَّجَّل عملية ضم أوكرانيا إلى أيٍ ترتيب سياسي-أمني غربي.

وعلى إثر العمليات العسكرية المشتعلة منذ عام 2014 في إقليم الدونباس شرق أوكرانيا بين القوات الأوكرانية والأنصاريين الموالين لروسيا، قامت روسيا بحشد أكثر من (100) ألف جندي روسي ومعدات عسكرية بالقرب من حدودها مع أوكرانيا في مارس/ابريل 2021، وهو ما يمثل أعلى تعبئة للقوات العسكرية الروسية منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وقد أُزيئت هذه القوات جزئياً بحلول شهر حزيران/يونيو 2021، إلَّا أنَّ الأزمة تجدَّدت في تشرين الأول/أكتوبر، ليُعاد نشر القوات نفسها في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه⁽⁶⁾.

4. وثيقة تمنع انضمام أوكرانيا إلى الناتو، معلومات متاحة على شبكة الإنترنط على الموقع:

<http://www.shorturl.at/irCKO>

تاريخ الزيارة: 2/2/2022

5. المرجع نفسه.

6. Anton Troianovski and David E. Sanger, Russia Issues Subtle Threats More Far-Reaching Than a Ukraine Invasion, the New York Times, available on web site: <https://www.nytimes.com/2022/01/16/world/europe/russia-ukraine-invasion.html> last visit: 2022/2/2

في الوقت نفسه، عرضت روسيا مشروع اتفاقين، الأول: يشمل اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، والآخر: يشمل العلاقات مع حلف شمال الأطلسي (NATO) ويتضمنان حزمة من الضمانات الأمنية المتبادلة في أوروبا⁽⁷⁾. وقد كشفت وزارة الخارجية الروسية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن الاقتراحات التي قدمتها إلى الولايات المتحدة بخصوص إنشاء نظام «ضمانات أمنية» لخفض التوترات العسكرية في أوروبا⁽⁸⁾:

1. يتفق الطرفان الروسي والأمريكي على عدم الإضرار بأمن أحدهما الآخر، وعدم تقويض المصالح الأمنية الجذرية لبعضهما بعضاً، عن طريق التزام أي منظمة أو تحالف عسكري عندماها العضوية فيه بالمبادئ المعروضة في الأمم المتحدة.
2. تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بمنع امتداد حلف شمال الأطلسي (OTAN) شرقاً وعدم ضم دول من الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي إلى الحلف، فضلاً عن عدم إنشاء قواعد عسكرية في أراضي الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي، وعدم استخدام البنية التحتية فيها لممارسة أي أنشطة عسكرية وعدم تطوير التعاون العسكري الثنائي معها.
3. أن يخوض الطرفان الروسي والأمريكي الحوار ويعاملان على تطوير الآليات الخاصة بمنع ممارسة أنشطة عسكرية خطيرة في عرض البحر وال المجال الجوي فوقه، بما يشمل تحديد أدنى مسافة للتقارب بين السفن والطائرات الحربية لهما.
4. يتعهد الطرفان الروسي والأمريكي بعدم نشر صواريخ متوسطة وقصيرة المدى خارج حدودهما وفي تلك المناطق داخل أراضيهما التي من شأن هذه الصواريخ ضرب أهداف حيوية في أراضي الطرف الآخر.
5. يتعهد الطرفان الروسي والأمريكي بعدم نشر أسلحة نووية خارج حدودهما ويصحبان ما سبق نشره من هذه الأسلحة خارج حدودهما، مع إزالة البنية التحتية الخاصة بنشر أسلحة نووية خارج حدودهما.

7. روسيا وأميركا تبحثان ضمانات أمنية طلبها موسكو، معلومات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع:
تارikh الزيارة: 2/2/2022
<http://www.shorturl.at/oBH68>

8. روسيا تنشر مقترحاً للولايات المتحدة بخصوص «الضمانات الأمنية»، معلومات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع:
تارikh الزيارة: 2/2/2022
<http://www.shorturl.at/cepxS>

6. يمتنع الطرفان الروسي والأمريكي عن تدريب كوادر عسكرية ومدنية من دول أخرى لا تمتلك ترسانة نووية على استخدام هذه الأسلحة وعن إجراء تدريبات ومناورات تحاكي سيناريو شنِّ الضربات النووية.

وقد رُفِضَت هذه المطالب الروسية من قبل إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، والأمين العام لحلف شمال الأطلسي (پنس ستولتنبرغ)، إذ أعلن الأخير أنَّ حلف شمال الأطلسي مستمر بالتوسيع شرقاً. ومن أجل فهم الموقف الروسي، يجب الإشارة إلى اشتهرت مستشار الأمن القومي الأمريكي (زباغنيو بريجنسكي) مسبقاً في كتابه (رقة الشطرنج الكبير) قيام روسيا ذات مضمون ديمقراطي، ومحذثة اجتماعياً، بطريقة تجعلها مستوعبة للنموذج الأوروبي ومنفتحة على النموذج الآسيوي، وذلك تمهدياً لتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً.

لذا تمثل عملية توسيع الحلف مقدمةً لإستراتيجية مد الغطاء الأمني لأوروبا من أجل توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً، إذ إنَّ عمليتي التوسيع متزامنات، لأنَّه لا يمكن الفصل بين أمن أوروبا ووحدتها السياسية. وبما أنَّ أوروبا ما زالت تفتقر إلى القوة العسكرية التي تمكنتها من توفير الحماية الخاصة بها من جميع القوى الجيوстрاتيجية، فإنه يصعب تصوُّر قيام أوروبا موحدة حقاً من دون ترتيب أمني مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فإنَّ الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مثل أوكرانيا، يجب أن تُعدَّ «أوتوماتيكياً» خاضعة فعلاً لحماية حلف شمال الأطلسي.

وبما أنَّ روسيا اختارت مسبقاً الذهاب في طريق الديموقراطية الشكلية، وتنامي نفوذها الإقليمي والدولي بوصفها لاعباً جيوستراتيجيًّا في سوريا، وجورجيا، وكازاخستان، وأذربيجان، فإنَّ مصالحها في أوكرانيا تناست لتصبح المحور الجيوستراتيجي الأهم في السياسة الخارجية الروسية، ولمساس به من قبل الاتحاد الأوروبي (الذي يمثل الحليف الإستراتيجي الأمريكي) أو من قبل حلف شمال الأطلسي (NATO) يعني فتح باب المواجهة المباشرة مع روسيا.

بهذا الوضع، تسعى روسيا (فلاديمير بوتين) إلى دفع حلف شمال الأطلسي نحو تغيير إستراتيجية التوسيع شرقاً الرامية إلى ضم المزيد من دول المجال الحيوي الروسي، وهذا هو جوهر الضمانات الدولية التي يسعى نحوها (بوتين)، لأنَّ هذا التوسيع يقلص من القوة الجيوستراتيجية الروسية، و يجعلها مجرد لاعب جيوسياسي خاضع لتأثيرات التفاعلات الدولية الأخرى في المحيط الأوروبي. في الوقت الذي تنظر فيه إدارة بايدن لتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً بأنَّه ضمان

لعدم توسيع النفوذ الروسي غرباً، إذ تحمل هذه الخطوات الروسية طموحات الاتحاد السوفييتي السابق نفسها، لكن برؤيا وبرغمانية معايرة.

ثانياً: الضمانات السياسية الإيرانية في مفاوضات فيينا

بعد انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) من الاتفاق النووي الإيراني المعروف باسم (خطة العمل الشاملة المشتركة Joint Comprehensive Plan of Action) JCPOA في 8 آيار/مايو 2018، بذرية أنَّ هذا الاتفاق «لا يمنع إيران من تصنيع قنبلة نووية»⁽⁹⁾، عكفت إيران خلال مدة الإلغاء على مضاعفة قدراتها النووية عبر تكثيف عملية تخصيب اليورانيوم، ومنذ ذلك الحين فرضت إدارة (ترامب) سلسلة من العقوبات الاقتصادية على إيران، شملت قطاعات النفط والتعدين والمصارف، تحت عنوان «الضغط القصوى»⁽¹⁰⁾، لإرغامها على القبول بتعديل اتفاق عام 2015 بضمانات معززة تکبح جماح برنامجها النووي وبرنامجها للصواريخ الباليستية، وهو الأمر الذي رفضته إيران.

وفي عام 2019، وبعد فشل دول الترويكا الأوروبية (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا) في توفير آلية بديلة تحمي الشركات الأوروبية من العقوبات الأمريكية في حال استمرارها في التعامل الاقتصادي مع إيران، ردَّت طهران بالتحلل أكثر من القيود النووية المفروضة عليها بموجب اتفاق عام 2015، بما في ذلك رفع مستوى تخصيب اليورانيوم بنسب تقترب من المستوى المستخدم لإنتاج سلاح نووي⁽¹¹⁾.

وكانت المفاوضات قد استُئنفت في نيسان/أبريل 2021، إذ أُجريت ثمان جولات من المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني منذ انتخاب إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، سرت منها أُجريت مع إدارة الرئيس الإيراني (حسن روحاني)، ثم توقفت هذه المفاوضات مؤقتاً على أثر فوز الرئيس الإيراني (إبراهيم رئيسي)، لتنسأنف الجولة السابعة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ومن ثمَّ المواصلة إلى الجولة الثامنة تحت عنوان (جولة رفع الحظر) في 27/12/2021، التي توقفت مؤقتاً في 28/1/2022 بسبب الحاجة إلى التشاور مع العواصم والتخاذل قرارت سياسية لجسم الجولة.

9. مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، ورقة تقدير موقف، إعداد وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 1202، ص. 1.

10. المرجع نفسه، ص. 1.

11. المرجع نفسه، ص. 1.

إذ تفاوض الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع مجموعة (4+1) التي تشمل دول الترويكا الأوروبية (الجمهورية الفرنسية، وألمانيا الاتحادية، والمملكة المتحدة البريطانية) فضلاً عن روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية، مع مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات على نحو غير مباشر، عن طريق حلفائها الأوروبيين.

ويشترط الوفد الإيراني المفاوض بقيادة (علي باقرى كاني) مبدأين رئيسين من أجل التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وهما⁽¹²⁾:

1. ضمان الإزالة الكاملة والقابلة للتحقق من جميع العقوبات التي فُرضت على إيران، بضمنها العقوبات التي لا علاقة لها بنشاطاتها النووية.
2. ضرورة تقديم واشنطن وحلفائها الأوروبيين ضمادات دولية تتعلق بمنع انسحاب الإدارة الأمريكية والهيئات الأمريكية اللاحقة من الاتفاق النووي بصورة أحادية الجانب، وضمادات دولية تتعلق بمنع الإدارات الأمريكية اللاحقة من فرض عقوبات مستقبلية على إيران بسبب نشاطاتها النووية.

هذه الشروط لتأسيس نظام ضمادات دولية حول البرنامج النووي الإيراني رُفضت من جانب واشنطن، إذ أوضح وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلين肯) هذا الرفض قائلاً: «إنَّ الهيكلية القانونية للنظام الأمريكي لا يمكنها تقديم هذا النوع من الضمادات الدولية الجادة والسريعة. إذ يمكن للرئيس بايدن بالتأكيد أن يقول ما سيفعله أو لن يفعله بوصفه رئيساً، طالما بقيت إيران ملتزمة بالاتفاق، لكن لا يمكننا إلزام الرؤساء اللاحقين في المستقبل»⁽¹³⁾.

ويبيع هذا التمسُّك الإيراني بهذه الضمادات من إستراتيجية ذات جانبيين، الأول: هو المحافظة على الملف النووي الإيراني بعيداً عن مجلس الأمن الدولي، ومن ثمَّ بعيداً عن فرض العقوبات الأمريكية على إيران كما حصل في عهد الرئيس الإيراني (محمد أحمدي نجاد)، الذي صدر في عهده ستة

12. Vienna Talks Must Address Removal of Sanctions on Iran: Top Negotiator, Tasnim News Agency, Available on web site:

<https://www.tasnimnews.com/en/news/2021/11/29/2616697/vienna-talks-must-address-removal-of-sanctions-on-iran-top-negotiator>
last visit: 3/2/2022

13. ميشال غندور، بلين肯 عن الاتفاق النووي.. إيران طلبت ضمادات لا يمكن تقديمها، وكالة الحرة للأنباء، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorturl.at/xAGPT> تاريخ الزيارة: 2202/2/3

قرارات أممية كلها تتضمّن عقوبات دولية ضد إيران؛ والآخر: هو الحافظة على المكتسبات الإيرانية في مرحلة الانسحاب الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني من عام 2018 إلى يومنا الحاضر، النووية منها وغير النووية.

إذ إنَّ المناورة الإيرانية في مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني تكون أكثر حرية وأخف وطأة من مجلس الأمن الدولي، الذي تُعدهُ الإدراة الإيرانية أنَّه موَجَّه بضغوطات السياسة الأمريكية. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لن تُقدِّم مثل هذه الضمانات الدولية للجانب الإيراني لأسباب عديدة:

1. الهيكل القانوني للنظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتضمّن إلزام الإدارات المتعاقبة بعدم الانسحاب من الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الإدارات السابقة، لذا فإنَّ الضمانات التي تطالب بها إيران من الإدارة الحالية، هي غير ملزمة قانوناً للإدارات اللاحقة.

2. العقوبات الاقتصادية هي الورقة الرئيسيَّة التي تمتلكها واشنطن لدفع طهران إلى المفاوضة حول ملفاتها الرئيسية الثلاثة: الملف النووي الإيراني، وملف الصواريخ الباليستية، وملف النفوذ الإقليمي.

3. بما أنَّ المفاوضات الحالية تكون خارج إطار مجلس الأمن الدولي، فما الذي يمنع الولايات المتحدة الأمريكي من توجيه ضربة عسكرية ضد البُنى التحتية للبرنامج النووي الإيراني، في حال استمرار إيران برفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى أكثر من 60%， واستمرار تعنت إيران حول مسألة الضمانات⁽¹⁴⁾؟

لذا فإنَّ التوصل إلى حل وسط، يتضمن رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية تدريجياً عن إيران، مقابل الخفض التدريجي لنسبة تخصيب اليورانيوم من 60% إلى 30% في البرنامج النووي الإيراني، سوف يمثُّل اتفاقاً مبدأياً، يمكن أن يصل إلى حد معالجة الملفات العالقة بين الطرفين الأمريكي والإيراني. عملاً أن هنالك دولاً تستفيد من عدم الاتفاق بين هذين الجانبيين، كالكيان الصهيوني مثلاً، التي من الممكن أن تعرقل عملية التوصل إلى اتفاق بينهما.

14. للمزيد حول احتمالات حصول ضربة عسكرية على البُنى التحتية للبرنامج النووي الإيراني، يُراجع: عبدالله ناهض وأحمد حيدر، فراغة إستراتيجية في احتمالات الضربة العسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني ومحاطتها، ورقة بحثية، مركز البيان للدراسات والخطب، بغداد، العراق، 2022.

ثالثاً: الضمادات الدولية مقابل المصداقية الأمريكية

لقد دفع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان والانهيار المفاجئ للحكومة في كابول منتقدى إدارة الرئيس الإمبريكي (جو بايدن) إلى القول بأنَّ مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية قد تلقت ضربة موجعة. ويزعمون أيضاً أنه لم يعد الحلفاء يثقون في أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستفي بالتزاماتها المستقبلية، كما لم يعد الخصوم يثقون بالولايات المتحدة بسبب تأكُّل مصداقيتها في الشؤون الدولية⁽¹⁵⁾.

صحيح أنَّ تصميم السياسات أمر مهم، وأنَّ الاتفاق من حيث المبدأ حول تلك السياسة أمر مطلوب، غير أنَّ العنصر الأهم هو ما يجري تطبيقه فعلاً؛ لأنَّ الشرعية والنظام هما من إنتاج شغل أو عمل تنفيذي تطبيقي، بقدر ما هما من إنتاج شغل أو عمل تنظيري تخططي⁽¹⁶⁾، ومن ثم فإنَّ المصداقية تتعلق بما يمكن الالتزام بتنفيذه على أرض الواقع بين أطراف المتعاقدين.

لقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في الوفاء بالتزاماتها في عديد من الموضع، أهمها العراق وأفغانستان، إذ قادت إدارة الرئيس الإمبريكي (بوش الابن) حرباً غير مدروسة لوقت كافٍ لمكافحة الإرهاب _على حد تعبير الإدارات الأمريكية المتعاقبة_، مما أنتج بؤراً جديدةً وتنظيمات أحدث للإرهاب، أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذي أصبح أفتاك وأكثر وحشية من تنظيم القاعدة.

كما فشلت في ضمان المخاوف الأمنية لروسيا الاتحادية، وذلك منذ بدء التوسيع المشترك للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي شرقاً. فضلاً عن الانسحاب الأمريكي من اتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015 مما زاد من عدم الثقة بالتزامات واشنطن في البيئة الدولية عند كلٍّ من الحلفاء والأعداء.

ولكن يرى «جوشوا د. كيرتز» -أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد- بأنَّ هذه المخاوف بشأن المصداقية الأمريكية مبالغ بها، لأنَّ المصداقية تعني ما إذا كان الآخرون يعتقدون

15. Joshua D. Kertzer, American Credibility After Afghanistan: What the Withdrawal Really Means for Washington's, Foreign Affairs, available on web site: <https://www.foreignaffairs.com/articles/afghanistan/2021-09-02/american-credibility-after-afghanistan> last visit: 4/2/2022

16. ريتشارد هاس، عالم في الحি�ص يبص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، تعریب وتعليق: إسماعيل بحاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 8102، ص 991.

أَنَّكَ تعني ما تقوله في موقف معين، لذلك فهي محددة بسياق العمل، لأنَّ الظروف يمكن أن تختلف على نطاق واسع، وحينها يُحكم على المصداقية طبقاً لكل حالة على حدة. تمثِّل الطريقة التي تصرفت فيها دولة ما في الماضي عنصراً مهماً في الحكم على مصداقيتها عموماً، لكنَّها ليست العنصر الوحيد⁽¹⁷⁾.

إذ إنَّ مكانة الدولة في النظام الدولي تشير بالدرجة الأولى إلى تصورات الدول الأخرى لاستطاعة دولة ما وقدرتها على ممارسة قوتها ورغبتها في ذلك، وبلغة النظرية الإستراتيجية المعاصرة، تنطوي المكانة على مصداقية قوة دولة ما ورغبتها في ردع الدول الأخرى أو إرغامها من أجل تحقيق أهدافها⁽¹⁸⁾. طبقاً لما سبق، فإنَّ المصداقية الأمريكية في الشؤون الدولية تخضع لشروطين رئيسين:

1. القدرة على استخدام القوة والرغبة بها، بجميع صورها (الصلبة، والناعمة، والذكية) للتأثير في قرارات الدول الأخرى.

2. السياق العام الذي يجري فيه العمل المستند إلى المصداقية.

لذا فإنَّ المصداقية الأمريكي في الخلاف مع روسيا حول الأزمة الأوكرانية تتعلق بضمانات أمنية، في حين تتعلق هذه المصداقية في الملف النووي الإيراني بضمانات سياسية، وكلَّ النوعين من الضمانات يراد منه أن يكون التزاماً إمريكياً دولياً معيناً عنه بصورة قانونية في صيغة اتفاق أو معاهدة، وذلك بوصفه بدليلاً عن المصداقية الأمريكية المتعلقة بالالتزام العربي فقط، ذلك لأنَّ الالتزام العربي لا يتيح عنه أي أثر قانوني في مثل الحالات المذكورة آنفًا، على العكس من الالتزام المدون الذي ينتج عنه آثار قانونية ملزمة لجميع الأطراف.

بيد أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية إذا قدَّمت التزامات دولية من هذا النوع، فسوف تكون مصداقيتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما يُلزم به قانوناً في النظام الدولي، والإخلال بهذه الالتزامات عبر أي إدارة إمريكية لاحقة لإدارة (بايدن) في أي وقت من الأوقات سوف يتسبَّب في ثغرات وفجوات للنظام الدولي من الممكن أن تقود لأنكِياره في المستقبل. لذلك فمن غير المرجح أن تقدِّم الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الضمانات.

17. Joshua D. Kertzer, American Credibility after Afghanistan: What the Withdrawal Really Means for Washington's, op cit.

18. روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص 55-15.

وعليه، يمكن القول بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوى العظمى، تميل إلى الالتزام المبدئي بالاتفاقات الدولية المتعلقة بالقضية الأوكرانية والملف النووي الإيراني، لأنَّه يمثل مساحة مناورة واسعة في سياق العمل المحدد. بيد أنَّ الدول الأخرى تميل إلى تفضيل الالتزام القانوني ذو الأثر التطبيقي أو التنفيذي، لأنَّه يوفر لها الوسائل الالزامية لِإعاقة ما يمكن أن تفعله دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع

أولاً: الكتب

1. روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009.
2. ريتشارد هاس، عالم في الحيص يبص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، تعريب وتعليق: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2018.
3. زبغينو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبير: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الطبعة العربية الرابعة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

ثانياً: الدوريات والتقريرات

1. سهاد إسماعيل خليل، المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمن القومي الروسي (أزمة القرم أثمن وجأ)، مجلة دراسات دولية، العدد 70، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2017.
2. عبدالله ناهض وأحمد حيدر، قراءة إستراتيجية في احتمالات الضربة العسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني ومخاطرها، ورقة بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، 2022.
3. مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، ورقة تقدير موقف، إعداد وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2021.

ثالثاً: موقع الإنترت

أ- العربية

1. وثيقة تمنع انضمام أوكرانيا إلى الناتو، معلومات متاحة على شبكة الإنترت على الموقع:

<http://www.shorturl.at/irCKO>

2. روسيا وأميركا تبحثان ضمادات أمنية طلبتها موسكو، معلومات متاحة على شبكة الإنترت على الموقع:

<http://www.shorturl.at/oBH68>

3. روسيا تنشر مقترحاتها للولايات المتحدة بخصوص «الضمادات الأمنية»، معلومات متاحة على شبكة الإنترت على الموقع:

<http://www.shorturl.at/cepxS>

4. ميشال غندور، بلينكن عن الاتفاق النووي.. إيران طلبت ضمادات لا يمكن تقديمها، وكالة الحرة للأنباء، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.shorturl.at/xAGPT>

ب- الأجنبية

1. Anton Troianovski and David E. Sanger, Russia Issues Subtle Threats More Far-Reaching Than a Ukraine Invasion, the New York Times, available on web site:

<https://www.nytimes.com/2022/01/16/world/europe/russia-ukraine-invasion.html>

2. Joshua D. Kertzer, American Credibility After Afghanistan: What the Withdrawal Really Means for Washington's, Foreign Affairs, available on web site:

<https://www.foreignaffairs.com/articles/afghanistan/2021-09-02/american-credibility-after-afghanistan>

3. Vienna Talks Must Address Removal of Sanctions on Iran: Top Negotiator, Tasnim News Agency, Available on web site:

<https://www.tasnimnews.com/en/news/2021/11/29/2616697/vienna-talks-must-address-removal-of-sanctions-on-iran-top-negotiator>